



سباع صباح الخالد مشيداً بالجهود السامية

جلسة أمس، وزير العدل ووزير الاوقاف، محمد سيف الهرشاني، وانتقل المجلس إلى التصديق على المضابط.

التابعة وهذا ما نفته وزارة الداخلية لذلك ترجموا الشطب بهذه العبارة.

حمدان العازمي: ما ذكرته
صحيح مائة يالله.
سعدون حماد: كلحتي التي
شدت فيها بالوزير السابق

فأفضل صقر مشطوبية تماماً أريد
لعرف بأمر من تم هذا الشطب
في النص التلقين بهم لم أجد ما

الرئيس الغائم: الاخ سعدون

ترى مو انا اللي ساطعها انا ما
كنت حاضر.

حضرت أم لا حتى يعطي عن
ابناء الجهراء بترت وطلعوا
كلمة الاخ سعود الحريحي
قط.

الامن العام يتلو طلبا عدما
بتخصيص ساعة من الجلسه
للاشارة بجهود سمو الامير
في لم الشمل للبيت الكويتي
والمجلس يوافق على الطلبي.
ويتلطلا بان ينافس قانون
الطفل والاسرة في جلسه اليوم

ويوافق المجلس.
يُوافق للجُلُس على وضع
تعديل أحكام القانون ١٢ لسنة
١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية
على رأس متابعة التقارير .
عُيَّان عبد الصمد : للاسف
حنة الاولويات تناقض نفسها

يفرض ان يتم الالتزام بجدول الاولويات المقترن عليه .
الانتقال للجلس الى طلب مقدم بالتصويب على التقرير الخاص باللجنة الاسكانية والخاص بعادة قيد رب الاسرة كمستحق للرعاية السكنية من يابع بيته .
وزير الاسكان : الفائزون تم احالته الى اللجنة وهناك حلول اخرى ترتبها مع اللجنة

الحويلة : الأمير له دور كبير وبارز في لم الشمل الخليجي للدول الخليجية التي تعدّ بعد الاستراتيجي للكويت الروضان: مو غريب على صاحب السمو هذا الإنجاز فهو عميد الدبلوماسية على مستوى العالم خليل عبد الله : نبارك المساعي الكبيرة التي قام بها قائد الإنسانية وأمير الدبلوماسية لرأب الصدع



فریضه متین‌خانی آنلاین - الحلقه

للاستعجال في اقرار القانون
باعطاء وزير الاسكان الفرصة
اخل اللجنة لعرض مقرراته
وحلوله في شأن معالجة جميع
الشراحت المستفيدة من الرعاية
سكنية

من جهة فالرئيس اللجنة
لاسكنية النائب فيصل الكثيري
ن اللجنة اتفقت مع الوزير ابل
على وضع ضوابط تن باع بيته
رسدد القرض الاسكاني مؤكدا
ن اللجنة ستخرج بحل عادل
معالج جميع الشراحت المعنية
هذا الشأن

وكان مجلس الامة قد
حال في جلسه المنعقدة في
عاشر من يونيو الماضي الى
حكومة افتراها يطلقون بشان
رعاية السكنية بعد الموقعة
على مذكرة الثانية وبقى
السماح لرب الاسرة المفترض
بن ينك الانتمان الكوبي وبايع
بيته ورد مبلغ القرض الى البنك
طلب اعادة قيمه مستحقة

الاسكان ياسر ابیل قد أكد في
كلمة خلال الجلسة التزام
الحكومة بجميع الحلول التي
ترفع الصعوبات عن كاهل
المواطنين من ناحية ارتفاع
الاسعار مشددا على احترامه
الدستور وقوتين الدولة من
خلال معالجة «المقترح الضبابي»
الذي شابتة شوائب دستورية
وتقدم الحلول بشأنها بالتعاون
مع أعضاء اللجنة الاسكانية
البرلمانية».

وقال الوزير ابیل ان الدور
الأساسي للمؤسسة العامة
للرعاية السكنية هو توفير
السكن للمواطنين وتحقيق
العدالة لجميع الشرائح «حيث
طلبنا الوقت لمعالجة المقترح
وتحقيق العدالة لكافة الشرائح
المستفيدة لا أن يكون لصالح
شريحة مقابل شرائح أخرى».
من جانبه طالب وزير النفط
وزير الدولة لشؤون مجلس
الامة الدكتور علي العمير بعدم

مجلس التعاون الخليجي،
كما وافق المجلس على طلب
نوابي بتقديم تقرير لجنة
شؤون المرأة والأسرة البرلمانية
في شأن الاقتراحات بقانون في
شأن حقوق الطفل على جدول
الأعمال اليوم غدً وتاجيله بـ
الاستئناف إلى جلسة الغد.
ووافق المجلس على طلب
نوابي بـالoram اللجنة الإسكانية
تقديم تقريرها بشأن المرسوم
رقم (183) لسنة 2014 المحال
من الحكومة بـرد مشروع قانون
بـاضافة مادة جديدة بـرقم (29)
مكرراً إلى القانون رقم 47
لسنة 1993 في شأن الرعاية
السكنية (إعادة قيد رب الأسرة
من يأع يبيه كمستحق للرعاية
السكنية) في الجلسة المقبلة.
وجاءت نتيجة التصويت
بـموافقة 49 عضواً ورفض
الذين وامتناع واحد من أجمالي
الحضور 52 عضواً.
وكان وزیر الدولة الشؤون

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في مداولته الاولى بموافقة 49 عضواً ورفض ثلاثة وامتناع واحد من اجمالي الحضور وعددهم 53 عضواً في ما جاءت بالموافقة الثانية بموافقة 48 عضواً ورفض ثلاثة وامتناع واحد من اجمالي الحضور وعددهم 52 عضواً.

كما أحال المجلس الخطاب الاميري الذي افتتح به سمو الامير دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الى مجلس لامة الى لجنة اعداد مشروع الجواب على الخطاب الاميري.

وكان مجلس الامة وافق في جلسته العادية اليوم على تخصيص ساعة من الجلسة لاشادة النواب بجهود سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في رأب الصدع الخليجي وحرصه على مسيرة

الذى يتولى عرضها كاقتراح على مكتب المجلس.

كما تتوالى اللجنة مراجعة مشروع جدول اعمال الجلسة الذي تعدد الامانة العامة لمجلس الامة في ضوء خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد وللجنة ان تلتقي على هذا الجدول ما تراه من تعديلات بالتقديم او التأخير او الحذف او الاضافة ويعرض الجدول على رئيس المجلس لاتخاذ قرار بشأنه.

كما تختص بمتابعة لجان المجلس بخصوص انجاز الاقتراحات بقوانين والمشاريع بقوانين المدرجة على جداول اعمال اللجان لتتوالى كل لجنة اعداد التقارير المختصة بها بما يكفل سير خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد في المواعيد المحددة لها على ان تسرى على هذه اللجنة سائر الاحكام الخاصة باللجان البرلمانية بما لا يتعارض مع طبيعة عملها.

في متناول رسم 12 من 1961 بشأن اللائحة الداخلية مجلس الامة ونصها «تشكل لجنة دائمة من خمسة اعضاء سمي لجنة الاولويات على ان تكون من بينهم رئيس لجنة شؤون التشريعية والقانونية رئيس لجنة الشؤون المالية الاقتصادية».

وتختص اللجنة بوضع خطة عمل التشريعي لدور الانعقاد المقبل في بداية كل دور انعقاد تضمنة الاقتراحات بقوانين مشروعات القوانين التي رى اللجنة ان ينظرها المجلس خلال دور الانعقاد مرتبة حسب صيغتها وحسب اولوياتها موزعة على الجلسات التي عقدها المجلس الثناء دور انعقاد وذلك بالتشاور مع وزير الدولة لشؤون مجلس لامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وغيرهما من نوابه وتقدم اللجنة هذه الخطة الى رئيس المجلس



5



عبدالله بن عبد



الحربيجى خلال مذاخلته